

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم الجغرافية

التوزيع المكاني للتجمعات السكنية العشوائية في مدن قضاء بعقوبة محافظة ديالى

م.م. قسمه نجم عبد الله منهل
كلية التربية الاساسية جامعة /ديالى

أ.د. حميد علوان محمد الساعدي
كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة ديالى

البريد الإلكتروني
qna najim@yahoo.com

الكلمة المفتاح ، عشوائي ، بعقوبة ، توزيع.

٢٠١٨م

١٤٣٩هـ

ملخص البحث

يُعد السكن العشوائي من أهم التحديات التي تواجه التخطيط الحضري السليم ، وقد تناول هذا البحث ظاهرة نمو تجمعات السكن العشوائي في مدن قضاء بعقوبة وتوزيعها الجغرافي ليسلط الضوء على حجم هذه المشكلة التي تواجهها هذه المدن أولاً وحجم المشاكل التي تواجه شريحة من المجتمع السكان وهم سكنة هذه التجمعات العشوائية ، لذلك جاءت **مشكلة البحث الرئيسية** :- ما طبيعة التوزيع الجغرافي للتجمعات السكنية العشوائية في مدن القضاء (بعقوبة ، بهرز ، كنعان ، العبارة ، بني سعد) ، ومن هذه المشكلة تفرعت مشكلتين ثانويتين هما : ما أسباب ظهور السكن العشوائي ؟ وهل يشكل هذا السكن مشكلة لهذه المدن ؟

اما فرضية البحث فكانت إن هناك العديد من تجمعات السكن العشوائي في مدن قضاء بعقوبة ، تكمن وراء ظهورها أسباب اقتصادية واجتماعية وخدمية فضلا عن الأسباب الأمنية ، كما تشكل تلك العشوائيات عبئا خديما وإداريا واقتصاديا على تلك المدن لما تعانيه من نقص في الخدمات .

يهدف البحث الى كشف التوزيع الجغرافي لمجمعات السكن العشوائي لمدن قضاء بعقوبة ، وإعداد المساكن وعدد سكانها ، والسعي لإيجاد حلول ومقترحات لمعالجة هذه الظاهرة ، ووضعها أمام أنظار المسؤولين في الإدارة المحلية والمخططين للمدن في محافظة ديالى ، أما أهم النتائج التي توصل لها البحث : إن هناك عدد من الأسباب تكمن وراء ظهور السكن العشوائي في مدن القضاء أهمها :- الظروف الاقتصادية ، والاجتماعية ، الأمنية ، وقانونية ، وان مدينة بعقوبة اكبر مراكز الجذب للتجمعات السكنية العشوائية في القضاء بلغت نسبتها ٧١% ، توزعت بشكل متباين على (١٧) حياً سكنيا بلغ اكبر تجمع لها في إحياء شرقي بعقوبة ودور المعسكر بلغت ٣٧,٥% من مجموعها في المدينة .

المقدمة

بدأت ظاهرة الإسكان غير المشروع كرد فعل لعوامل متعددة، منها اقتصادية وسياسية وديموغرافية وكوارث طبيعية، مما دفع العديد من سكان المناطق الريفية وغيرها للنزوح نحو المدن والعواصم للإقامة على أطرافها وفي داخلها، دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي، ودون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني، وعادة ما تشيد المساكن العشوائية من الصفيح أو الخشب أو الكارتون في شكل أكواخ وصرائف متصلة أو متفرقة قد تشيد الوحدات السكنية بطرز بناء وتصاميم مدنية في بعض العشوائيات وأزقتها ضيقة يصعب تحريك المركبات داخلها، وغالباً ما تفتقر مناطق السكن العشوائي للخدمات الضرورية كالصحة والصرف الصحي والبيئة الصحية والخدمات الأمنية وغيرها من الخدمات واستخدمت العديد من المصطلحات للمناطق العشوائية منها :-

١- مدن الكارتون ٢- مدن الصفيح ٣- الإحياء الفقيرة ٤- المدن العشوائية ، والتي تعرف بأنها مناطق أقيمت مساكنها بدون ترخيص وفي أراضي تملكها الدولة أو يملكها آخرون، وعادة ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوفر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها على الرغم من إعلان الأمم المتحدة عام ١٩٨٧م كعام دولي لإسكان من لا مأوى لهم، إلا أن نسبة كبيرة من المساكن في الدول النامية تشيد قبل الحصول على ترخيص وموافقة الجهات المختصة على البناء وتتراوح نسبة من يسكنون في إحياء غير مخططة وغير قانونية في معظم المدن العربية بين ٣٠% و ٦٠% (١) .

ونتيجة لذلك فإن المدن ستواجه صعوبات وتحديات عديدة في نسيجها الاجتماعي والثقافي وهيكلها الاقتصادي وبنائها التحتية تتمثل في ضعف قدراتها الاستيعابية ونقص شديد في الخدمات وفرص العمل التي سيحتاجها الأفراد النازحين لتلك المدن ، فضلاً عن المشكلات المتمثلة بارتفاع معدلات البطالة والتلوث والجريمة وتعاطي المخدرات وغير ذلك من مشكلات، ومن بين تلك المشكلات التي تواجهها اغلب المراكز الحضرية ما يعرف **بالعشوائيات** ، وتتمثل بقيام شريحة من المجتمع بأخذ المبادرة وحل مشكلاتها المكانية بمفردها خارج نطاق الجهات المتخصصة وبعيدا عن نفوذها او تدخلها وذلك بإمكانات محدودة ينقصها التخطيط والثقافة من قبل تلك الشريحة (٢) .

ومن هذا المنطلق جاء التفكير بالبحث في مشكلة العشوائيات على الصعيد المحلي في محافظة ديالى (قضاء بعقوبة) الذي اتسعت فيه هذه الظاهرة سواءً عند أطراف مدنه أو داخلها بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية التي مرت بها المحافظة وذلك لأجل الوقوف على حجم المشكلات التي تواجهها المدن في هذا القضاء أولاً وكذلك حجم المشاكل التي تواجه شريحة من المجتمع السكاني إلا وهم سكنة هذه التجمعات العشوائية ثانياً ، ولبلوغ أهداف البحث والتحقق من فروضه جاء متسلسلا بالفقرات الآتية :

أولاً:- الإطار النظري للبحث :-

١- مشكلة البحث :-

ما طبيعة التوزيع الجغرافي للتجمعات العشوائية في مدن قضاء بعقوبة (بعقوبة ، بهرز ، كنعان ، العبارة ،

بني سعد) كمشكلة رئيسة ، ومن هذه المشكلة تأتي مشكلتين ثانويتين هما :-

- ما أسباب ظهور السكن العشوائي ؟

- وهل يشكل هذا السكن مشكلة في هذه المدن ؟

٢- **فرضية البحث:-**

- يفترض الباحثان إن هناك العديد من مناطق السكن العشوائي في مدن قضاء بعقوبة ينقصها غياب التخطيط والأسس القانونية الرسمية

- تكمن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والخدمية فضلا عن الأسباب الأمنية وراء السكن العشوائي في مدن القضاء .

- تشكل تلك العشوائيات عبئاً خدمياً وإدارياً واقتصادياً على تلك المدن لما تعانيه من نقص في الخدمات .

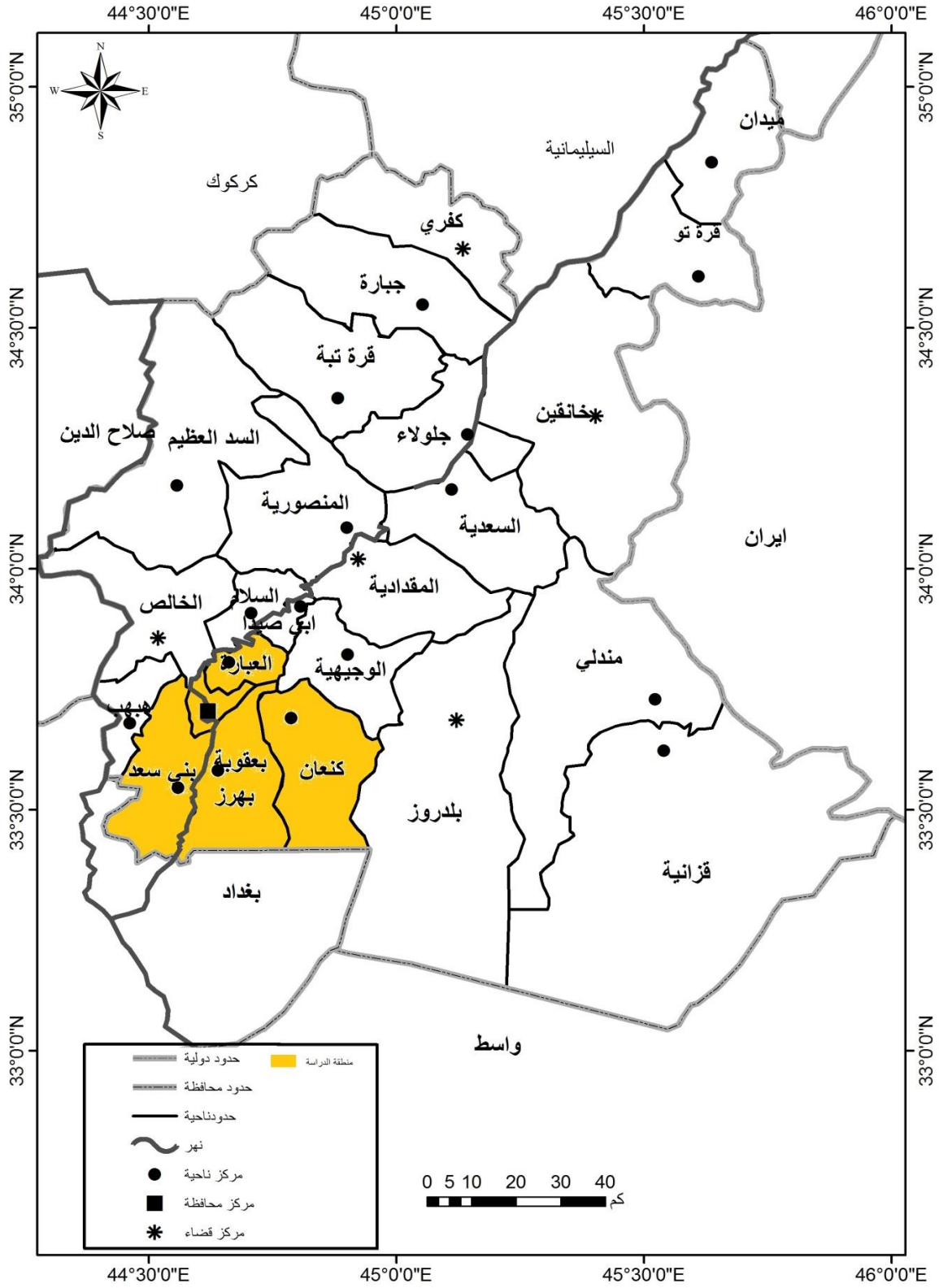
٣- **هدف البحث:-** يهدف البحث الحالي الى كشف التوزيع الجغرافي لمجمعات السكن العشوائي لمدن قضاء بعقوبة ، وكشف اعداد هذه المساكن والمساحات التي تشغلها واعداد سكانها ، والسعي لإيجاد حلول ومقترحات لمعالجة هذه النمط من السكن لجعله امام أنظار المسؤولين في الإدارة المحلية وواضعي التصميم الأساس للمدن في المحافظة

٤- **أهميته البحث :-** تكمن أهمية البحث في إنه تناول موضوعاً يرتبط بالتنمية والتخطيط العمراني السليم الذي يهدف لتوفير الخدمات الأساسية وتحسين صحة البيئة ويساعد الأجهزة الخدمية المختلفة لمعرفة طبيعة مشكلات المناطق العشوائية مما قد يفيد في وضع المعالجات والبرامج والسياسات لتفادي المزيد من الآثار السلبية لظهور المساكن العشوائية.

٥- **مناهج البحث :-** استخدم البحث المنهج الوصفي والتحليلي الكمي معتمداً على البيانات الإحصائية ، لتحليلها وفي ضوء ذلك يمكن رسم خريطة لتوزيع تلك الظاهرة باستخدام بعض وسائل التحليل الكارتوغرافي كالإشكال البيانية فضلا عن بعض الخرائط التي توضح منطقة الدراسة وطبيعة انتشار الظاهرة فيها .

٦- **حدود منطقة الدراسة:-** تشمل الحدود المكانية للبحث في مدن قضاء بعقوبة بوصفها مراكز عمرانية حضرية تتمثل في كل من مدينة بعقوبة ، مدينة بني سعد ، مدينة كنعان ، مدينة بهرز ، ومدينة العبارة ، وان هذه المدن جزء من قضاء بعقوبة وتشكيله الإداري الذي يضم مركز قضاء بعقوبة (وتتبعه نواحي كنعان ، وبني سعد ، والعبارة ، وبهرز ، والقضاء يمتد في الجزء الجنوبي الغربي من محافظة ديالى يحدّه من الشرق قضائي بلدروز والمقدادية ، ومن الشمال قضاء المقدادية ، والخالص ، ومن الغرب قضاء الخالص ومحافظة بغداد ، ومن الجنوب محافظة بغداد ، وبذلك فانه يقع بين دائرتي عرض (٣٣°٣٩ و ٣٣°٣٩) شمال خط الاستواء وبين خطي طول (٤٤°٣٥ و ٤٤°٤٠) شرقي خط كرينج ، الخريطة (١) أما الحدود الزمنية فتمثلت بسنة ٢٠١٣- ٢٠١٦ .

خريطة (١) منطقة الدراسة من محافظة ديالى



المصدر من عمل الباحث اعتمادا على خارطة ديالى الإدارية بمقياس ١ : ٥ ٠٠,٠٠٠

ثانياً - نشوء العشوائيات

تعد المدينة تجمعات سكانية غالباً ما تكون متوسطة او كبيرة الحجم السكاني وغير متجانسة ، تعيش على قطعة أرض محدودة نسبياً، وتنتشر منها تأثيرات الحياة الحضرية ، ويعمل أهلها في الصناعة والتجارة والوظائف السياسية والاجتماعية، وارض المدينة هي تلك الأرض التي تقع ضمن حدود البلدية ليتسنى لها تزويدها بالخدمات المجتمعية كالطرق وشبكات الماء الصالح للاستهلاك البشري والكهرباء والصرف الصحي والتعليم والخدمة الصحية التي تتوفر للمدينة وبشكل مخطط ومدروس وعلى أساس حجمها السكاني^(٣)، وعادة ما تقام المساكن العشوائية خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوفر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها وإذا ما ادخل إليها أي من تلك الخدمات فانها تعد تجاوزا وخارج السياقات الرسمية وغالبا ما تنفذ من قبل المواطنين الساكنين نتيجة غياب الرقابة الحكومية على هذه الخدمات ،ويشكل النمو الحضري المتسرع الذي شهدته العديد من المدن ومنها المدن العربية خلال النصف الأخير من القرن العشرين عبئاً ثقيلاً على الإمكانيات والموارد المخصصة للمراكز الحضرية، ما جعل تنظيماتها الهيكلية ومؤسساتها الخدمية غير قادرة على تحقيق احتياجات السكان^(٤) وأن العراق إحد هذه الدول فان مدنه ينطبق عليه ما ينطبق على مدن المجتمعات التي شهدت هذه الظاهرة بشكل عام ،وإن النظام الحضري فيه يواجه عدة عقبات ناجمة عن الوضع غير المستقر الذي يعاينه البلد والذي أدى الى صعوبة في تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الداخلية ومنها تطوير المدن القائمة واستحداث مدن جديدة لاستقطاب النمو المتزايد للسكان .

ثالثاً : - اسباب ظهور السكن العشوائي

- ١- النمو الحضري السريع
- ٢- تركيز الخدمات في المدن وتعدد مصادر العمل فيها
- ٣- التنمية غير المتوازنة وغياب التخطيط السليم في توجيه الموارد في خدمة المجتمع
- ٤- ضعف تطبيق القانون نتيجة الوضع الإداري الضعيف
- ٥- الجهل والفقر الذي واكب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي اثرت سلباً في منظومة القيم الفكرية للفرد

رابعاً -التوصيف الجغرافي والديموغرافي للسكان في منطقة الدراسة .

يحثل قضاء بعقوبة مساحة قدرها ١٦٣٠ كم٢ أي بنسبة ٩,٢% من مجموع مساحة المحافظة موزعة بين مركز القضاء ونواحيه اذ بلغت مساحة مركز القضاء ٥٨٠ كم٢ أي بنسبة ٣٦%^(*) بينما بلغت مساحة ناحية كنعان ٥٥٣ كم٢ أي بنسبة ٣٤% من مجموع مساحة القضاء ، اما مساحة ناحية بني سعد فبلغت ٤٩٦ كم٢ أي بنسبة ٣٠%، بينما بلغ عدد سكان القضاء ٥٥٣١٦١ نسمة ، أي بنسبة ٣٧% من عدد سكان المحافظة البالغ ١٥١٢٧٣٧ نسمة لسنة ٢٠١٣^(٥) ،

وتتمثل المراكز الحضرية في قضاء بعقوبة بمدن بعقوبة ، ومراكز النواحي التابعة للقضاء وهي (العبارة - بهرز - كنعان - وبني سعد) وتتباين هذه الوحدات من حيث عدد سكانها ، وتوزيعهم البيئي الجدول (٢و١) والخريطة (٢) .

(*) تضم أيضاً مساحة العبارة وبهرز أي انها تتبع الى مركز القضاء في المساحة

١- التوزيع العددي والنسبي لسكان قضاء بعقوبة

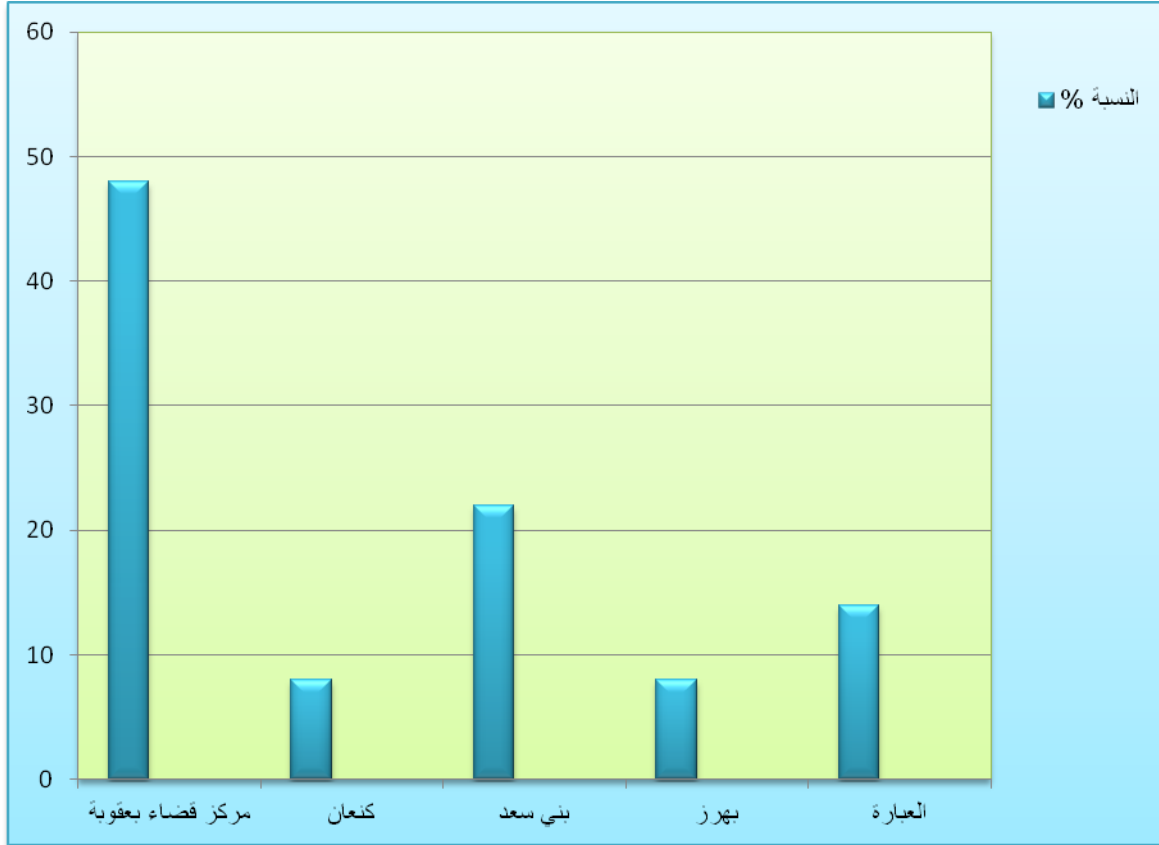
جدول (١) إعداد ونسب سكان نواحي قضاء بعقوبة لسنة ٢٠١٦.

النسبة %	عدد السكان / نسمة	الوحدة الإدارية
٤٨	٢٨٤٦٢٠	مركز قضاء بعقوبة
٨	٤٦٧٢٣	كنعان
٢٢	١٣١٢٢٨	بني سعد
٨	٥٢٣٣٦	بهرز
١٤	٨٠٥٧٦	العبارة
١٠٠	٥٩٥٤٨٢	مجموع القضاء

المصدر :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، إسقاطات السكان لعام ٢٠١٦.

من ملاحظة الجدول نجد إن اعلي نسبة عددية للسكان كانت في مركز قضاء بعقوبة فقد بلغت ٤٨% من مجموع سكان القضاء البالغ (٥٩٥٤٨٢) نسمة، فيما حلت ثانياً ناحية بني سعد بنسبة سكان بلغت ٢٢% و جاءت ناحيتي كنعان وبهرز اقل نسبة سكانية في القضاء بلغت ٨% من مجموع سكان القضاء لكلا منهما وكما في الشكل (١)

شكل (١) التوزيع النسبي لسكان قضاء بعقوبة لسنة ٢٠١٦



المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على الجدول (١)

٢- التوزيع البيئي لسكان قضاء بعقوبة

اما على المستوى البيئي فقد تباينت نسبة سكان الوحدات الإدارية للقضاء في الريف عنه في الحضر اذ يبين التوزيع البيئي لسكان قضاء بعقوبة ان السمة البارزة هي التحضر اذ بلغت ٦١% من مجموع سكانه البالغ عددهم (٥٩٥٤٨٢) نسمة فيما تشكل نسبة سكانه الريف ٣٩% ، وهذه النسبة تتباين بين وحدة إدارية وأخرى اذ ترتفع نسبة السكان الحضر في مركز القضاء لتصل الى ٩٧% نسمة من عدد سكانه البالغ ٢٨٤٦٢٠ نسمة ، بينما تنخفض لتصل الى ٣% في ناحية العبارة ،

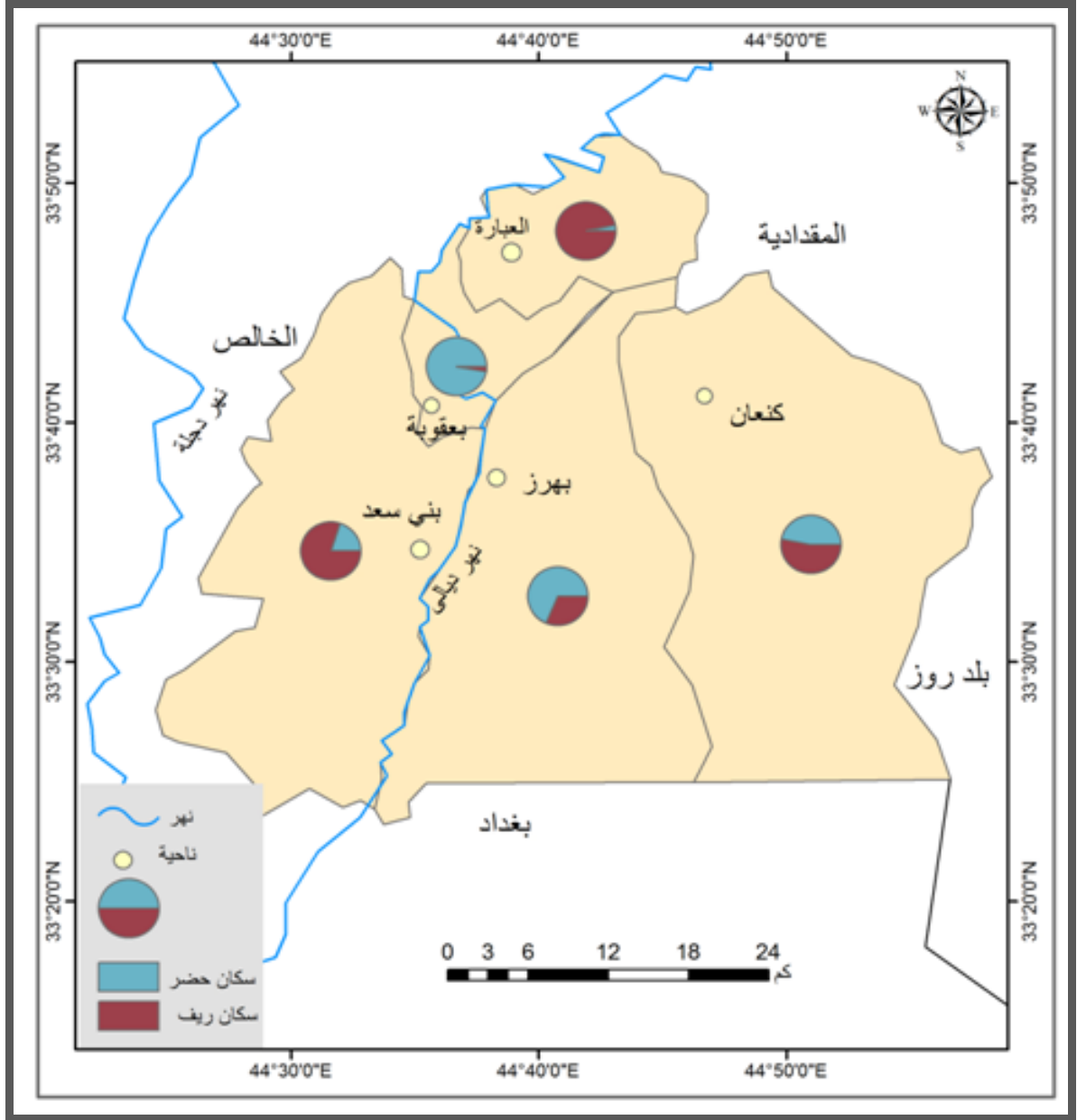
جدول (٢) التوزيع البيئي لسكان قضاء بعقوبة حسب الوحدة الإدارية ونسبهم لعام ٢٠١٦

الوحدة الإدارية	حضر	النسبة %	الريف	النسبة %	مج السكان	مج النسبة %
م ق بعقوبة	٢٧٧٠٥١	٩٧	٧٥٦٩	٣	٢٨٤٦٢٠	١٠٠
كنعان	٢٢٣١٧	٤٨	٢٤٤٠٦	٥٢	٤٦٧٢٣	١٠٠
بني سعد	٢٦٩٦٤	٢١	١٠٤٢٦٤	٧٩	١٣١٢٢٨	١٠٠
بهرز	٣٦٢٣٠	٦٩	١٦١٠٥	٣١	٥٢٣٣٥	١٠٠
العبارة	٢٧٢٤	٣	٧٧٨٥٢	٩٧	٨٠٥٧٦	١٠٠
مج القضاء	٣٦٥٢٨٦	٦١	٢٣٠١٩٦	٣٩	٥٩٥٤٨٢	١٠٠

المصدر :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، إسقاطات السكان لعام ٢٠١٦.

إما السكان الريف فان أعلى تركيز لهم يقع في ناحية بني سعد اذ بلغت ٧٩% من نسبة سكانه البالغ عددهم ١٣١٢٢٨ نسمة وكما في الخريطة (٢) ، وان طبيعة التوزيع البيئي لسكان القضاء قد يشكل احد أسباب ظهور اغلب المستقرات العشوائية ضمن مركز القضاء وبعض وحداته الإدارية ، إذ أن الريف هو الرافد القوي لهذه المستوطنات بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يعانيتها من إهمال الجانب الزراعي الذي يمثل السبيل الاقتصادي الأول لسكان الريف فضلا عن إن النمو السكاني في الريف هو اعلي منه في المدينة مما يترتب عليه التوسع والبحث عن عمل خارج النطاق الزراعي محدود الدخل .

التوزيع البيئي (حضر - ريف) لسكان قضاء بعقوبة لعام ٢٠١٦



المصدر من الباحث اعتماداً على الجدول (٢)

خامساً- التوزيع الجغرافي للتجمعات العشوائية في المراكز الحضرية لقضاء بعقوبة

تعد مستقرات المخالفات العشوائية والتي نمت بصورة مخالفة للمعايير التخطيطية وتفقد العديد من الخدمات وشبكات الخدمة المختلفة كالماء والكهرباء والصرف الصحي والتعليم ، وأن ظاهرة وجود مناطق المخالفات العشوائية في مناطق التوسع العمراني تعود لعقود من الزمن مع جملة من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق التي قصدها السكان لممارسة ومتابعة حياتهم ،أذ تمثل الإشكالية الحضرية محدودية الخدمات والموارد في المدن وعدم قدرتها على مواجهة الزيادة المستمرة للنمو السكاني مما يؤدي

للإريك في توفير الخدمات الأساسية وإلى ظهور المساكن العشوائية دون تخطيط وبشكل مبثر يتبع طبيعة توفر الأرضي سواء داخل المدن أو على أطرافها أن المواطنين الذين قصدوا مناطق التوسع العمراني لتأمين مسكن لهم يتلاءم مع أماكنهم المادية إذ جذبتهم أسعار الأراضي في هذه المناطق بوصفها الأرخص قيمة مقارنة ببقية مناطق المدينة حيث يبدأ البناء بغرفة وينتهي بعدة غرف.

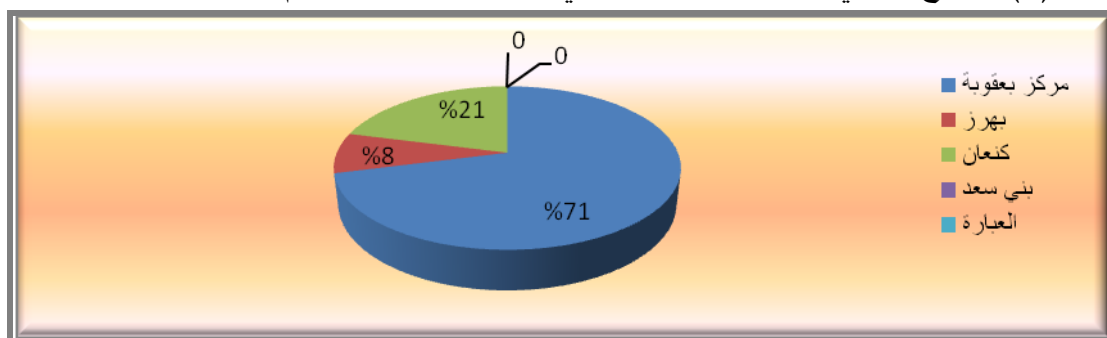
بداية كان المواطنون يتقاسمون أراضيهم بالتراضي وفق شروط منظمة، وبالرغم من صدور القوانين التي تخضع مناطق التوسع على أطراف المدن ومراكز المحافظات (للاستقلال) عن غيرها من الأراضي ، وان البلدية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عنها ليتم تنظيمها وتقسيمها لصالح الجهات الرسمية (البلدية) فتجمد تلك المناطق نظرياً من الوجهة المعمارية ، إلا أن التوسع على حسابها وبشكل مخالف استمر بسبب الطلب على الأراضي وأخذ أصحاب الأراضي ومالكها يبيع تلك الأراضي كقطع سكنية أو لأغراض أخرى بالكيفية التي يتفق عليها أو يبيع تلك الأراضي على شكل يوهم المشتري حتى وان تم نقل الملكية على شكل أسهم أراض زراعية ومن ثم يبدأ الإنشاء العمراني عليها فأدى ذلك الى تحول مناطق المخالفات لمدن دائمة. وفي منطقة الدراسة يعد مركز قضاء بعقوبة مركز ثقل المحافظة الإداري والاقتصادي والسكاني والسياسي والعمراني، وقد تتباين توزيع وانتشار ظاهرة العشوائيات في حضر قضاء بعقوبة من وحدة إدارية الى أخرى فيه وبحسب النواحي ، وكذلك اختلفت من حيث عدد تجمعاتها العشوائية ، وعدد مساكنها ، وكذلك عدد سكانها في الوحدة الإدارية الواحدة ، فمن ملاحظة الجدول (٣) وكما في الإشكال (٢، و ٣) والخريطة (٣)

الجدول (٣) أعداد ونسب التجمعات السكنية العشوائية وعدد المساكن والسكان لمدن قضاء بعقوبة لعام ٢٠١٣

الوحدة الإدارية	عدد التجمعات	النسب %	عدد المساكن العشوائية	النسبة %	عدد السكان	النسبة %
م ٠ ق بعقوبة	١٧	٧١	١٣٩١	٨١	٩٣٢٠	٨١
كنعان	٥	٢٠	١٥٠	٩	١٠٠٥	٩
بني سعد						
بهرز	٢	٨	١٧٨	١٠	١١٩٣	١٠
العبارة						
المجموع	٢٤	١٠٠	١٧١٩	١٠٠	١١٥١٨	١٠٠

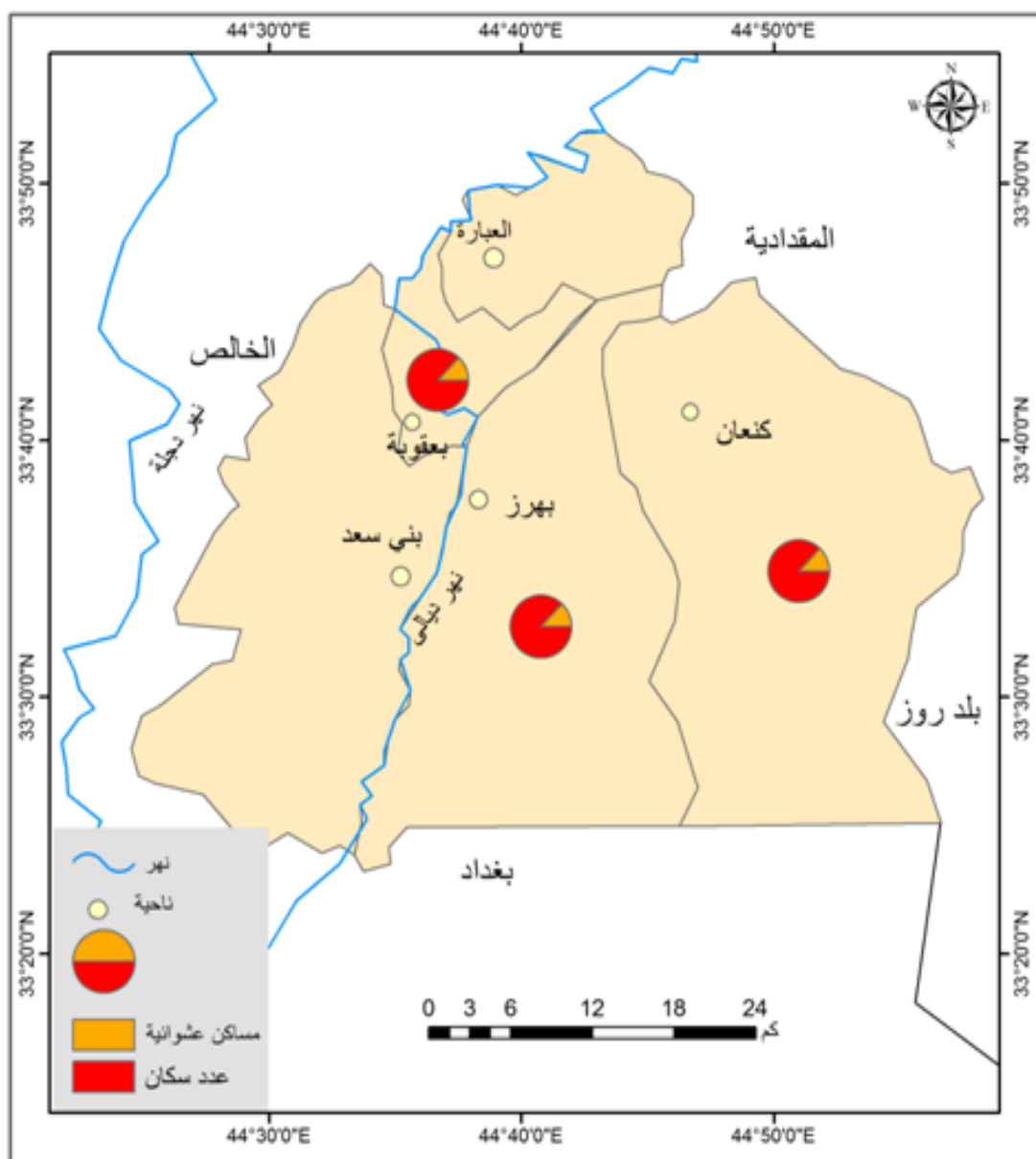
المصدر :- اعتماداً على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء مسح تجمعات السكن العشوائي/ جدول ٣ ، لسنة ٢٠١٣ ، ص ١٥
 إذ يتضح أن طبيعة انتشار وتوزيع هذه التجمعات في مركز قضاء بعقوبة قد أستحوذ على أعلى نسبة تركيز لهذه التجمعات إذ بلغ عددها ١٧ تجمعاً عشوائياً أي بنسبة ٧١% من مجموعها في مدن القضاء إذ شغلت ١٣٩١ مسكناً وبنسبة ٨١% من مجموعها في القضاء يقطنها عدد سكان بلغ ٩٣٢٠ نسمة أي بنسبة ٨١% ، موزعين فيها بحسب إحيائها، بينما توزعت بقية النسب للتجمعات العشوائية بين ناحيتي كنعان و بهرز و بنسب مختلفة فيما نجد خلو ناحيتي العبارة و بني سعد من هذه التجمعات السكنية على وفق إحصاءات وزارة التخطيط إلا إن واقع الحال يشير الى وجود تجمعات عشوائية غير أنها لم تسجل .

شكل (٢) التوزيع النسبي للتجمعات العشوائية في مدن قضاء بعقوبة لعام ٢٠١٣.

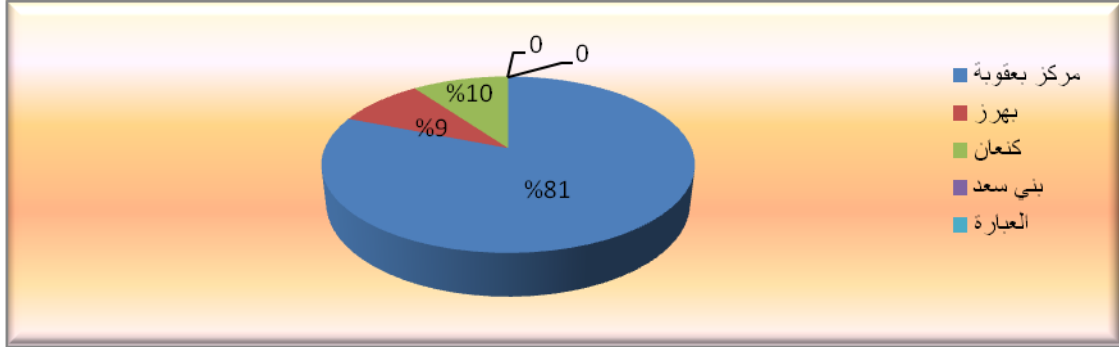


المصدر: من أعداد الباحثان اعتماداً على الجدول (٣).

خريطة (٣) للتوزيع التجمعات العشوائية في مدن قضاء بعقوبة لعام ٢٠١٣



شكل (٣) التوزيع النسبي لعدد المساكن في مدن قضاء بعقوبة لعام ٢٠١٣.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول (٣)

سادساً: توزيع الوحدات السكنية العشوائية حسب الاحياء لمدن قضاء بعقوبة

توزعت الوحدات السكنية العشوائية في مدن قضاء بعقوبة بشكل متباين بين احيائها السكنية كما يأتي:

١-الوحدات السكنية العشوائية في مدينة بعقوبة واعداد سكانها

تضم مدينة بعقوبة اعلى عدداً من الوحدات السكنية العشوائية واعداد سكانها وكما يتضح من الجدول (٤) ان هذه الوحدات السكنية توزعت بين احياء (المجمع الصناعي ، المعلمين ، اليرموك الاولى ، واليرموك الثانية (الكاطون) وحي المصطفى (٧ نيسان سابقا) ، وحي التحرير الاولى والثانية ، وحي شفتة ، وحي الصمود ، والحي الصناعي ، وشرقي بعقوبة (دور المعسكر) اذ بلغ اعلى عدد للمساكن العشوائية في شرقي بعقوبة (دور المعسكر) بلغ عددها ١٤٤ وحدة سكنية تضم نحو ٩٦٥ نسمة ، مستقلين المنشأة العمرانية لمعسكر سعد بعد ان تركها الجيش بعد احداث ٢٠٠٣ يشغلون انواع المباني في المعسكر حتى مسجد المعسكر فضلا عن بعض الوحدات السكنية العائدة ملكيتها للجيش والتي تم الاستحواذ عليها من غير القاطنين فيها بشكل رسمي بعد حل الجيش العراقي وتحويلها الى عشوائيات سكنية مدنية ، وهناك سكن متناثر في شرقي بعقوبة بشكل عام ضم نحو ٣٨٠ وحدة سكنية بلغ عدد سكانها نحو ٢٥٤٦ نسمة يسكن البعض منها المهجرين من خارج مدينة بعقوبة ولاسيما قضاء خانقين بعد النزوح النزوح لعام ٢٠٠٣ وكذلك من السعدية وجلولاء واطراف المقدادية ، ويأتي بالمرتبة الثانية حي اليرموك الاولى بمجموعتين من الوحدات السكنية تضم الاولى ٨٠ وحدة عشوائية والثانية نحو ١٢٥ وحدة عشوائية ومجموع ٢٠٥ وحدة سكنية عشوائي يتمثل في التجاوز على الاراضي الزراعية والبساتين مقابل تقاطع القدس والاراضي الزراعية العائدة للدولة ضمن حدود البلدية والتي تسمى ارض (بيت عنبر) الواقع خلف مجمع الاساتذة في الرحمة ومبنى دائرة الاطفاء وكذلك على اراضي البساتين في الحي تقسم لاراضي تسمى بساتين (عنبر) صورة (٢، ٣) ثم تاتي اليرموك الثانية في المرتبة الثالثة ولتي شيدت على اراضي زراعية ٥٠٠٠٠، اما المرتبة الرابعة في عدد المساكن العشوائية فحتلتها حي التحرير الاولى والثانية اذ ان مجموع هذه الوحدات ٢٠٥ وحدة سكنية تضم نحو ٥٧٠ و ٨٠٤ نسمة، لكل منها وذلك بالتجاوز على اراضي المخصصة لاستخدامات العامة كذلك قطع البساتين في التحرير الاولى والاراضي الزراعية في شرقي التحرير الثانية من خلال توزيعها كقطع اراضي سكنية وبيعها من قبل عامت السكان ، وقد

تقوم بعض هذه المستقرات بمناطق محرمة مثل وقوعها تحت شبكة الضغط العالي للكهرباء وهي مناطق محرمة للسكن نظراً لخطورتها كما في الصورة ()

جدول (٤) توزيع الوحدات السكنية، وعدد السكان، بحسب الإحياء لمدن قضاء بعقوبة لعام ٢٠١٣

القضاء	الناحية	اسم الحي	عدد الوحدات السكنية	عدد السكان(*)
مركز القضاء بعقوبة		المجمع الصناعي	٣٨	٢٥٥
		حي المعلمين	٦٥	٤٣٦
		حي اليرموك ١/	٨٠	٥٣٦
		حي اليرموك ١/	١٢٥	٨٣٧
		حي اليرموك ٢/	٦٥	٤٣٦
		حي اليرموك ٢/	٥٥	٣٦٩
		حي اليرموك ٢/	٧٥	٥٢١
		حي المصطفى	٥٢	٣٤٩
		حي المصطفى	٢٥	١٦٧
		حي التحرير	٨٥	٥٧٠
		حي التحرير	١٢٠	٨٠٤
		حي الفاروق	١٢	٨١
		حي شفتة	٤	٢٧
		حي الصمود	١٤	٩٤
		حي الصناعي	٥٢	٣٤٨
		شرقي بعقوبة/ دور المعسكر	١٤٤	٩٦٥
		شرقي بعقوبة / متناثر	٣٨٠	٢٥٤٦
المجموع		١٧	١٣٩١	٩٣٤١
كنعان		حي العروبة	٧٤	٤٩٦
		حي المشتل	١٦	١٠٧
		حي الخضراء	٣٩	٢٦٠
		حي العصري	١٥	١٠٠
		حي العسكري و البغادة	٦	٤٠
المجموع		٥	١٥٠	١٠٠٣
بهرز		حي الزهور	٦	٤٠
		حي الزهور	١٧٢	١١٥٢
المجموع		٢	١٧٨	١١٩٢
مج مدن القضاء		٢٤	١٧١٩	١١٥١٨

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء مسح تجمعات السكن العشوائي /

جدول ٤ ، لسنة ٢٠١٣ ، ص ٣٨ .

* - تم استخراج عدد أفراد الأسرة بالاعتماد على متوسط حجم الأسرة والبالغ (٦,٧) فرداً وذلك بضرب الوحدات السكنية x متوسط حجم الأسرة .

صورة () تمثل احدي المستقرات العشوائية في حي التحرير الثانية ضمن مركز قضاء بعقوبة



صورة تمثل السكن العشوائي في حي التحرير قضاء بعقوبة بالقرب من المعهد التقني بعقوبة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٥

، وفي المرتبة الخامسة جاء حي المعلمين من حيث عدد الوحدات السكنية العشوائية ليضم ٦٥ وحدة سكنية فيها ٤٣٦ نسمة يالتجاوز على الاستعمالات الخرى كما في قرية بني زيد صورة (٥) وحتل حي المصطفى المرتبة السادسة بنحو ٧٧ وحدة سكنية فيها نحو ٥١٦ نسمة من السكان ،من خلال تجاوزهم على اراضي البساتين المحيطة بحي المصطفى في طرفه الشرقي والجنوبي اما المرتبة السابعة فكانت من نصيب الحي الصناعي بواقع ٥٥ وحدة سكنية قائمة على التجاوز على استعمال الصناعي واطاضي البساتين ضمن نطاق الحي الصناعي

وياتي حي الصمود والفاروق ثامنا بنحو ١٤ و ١٢ وحدة سكنية لكل منها ،وكانت اقل الاعداد في حي شفتة اذ بلغت ٤ وحدات سكنية ، الا ان واقع الحال في الحي يشير الى غير ذلك ويكشف عن تجريف مساحات واسعة من بساتين قرية شفتة وتحويلها الى سكن عشوائي لكن لم تتوفر عنها البيانات ،لاعتبارات معينة .

اما الجانب الذي يعد أكثر تطرفا فقد قامت بعض مناطق السكن العشوائي على أسس مادية كبيرة يتضح ذلك من خلال نوع مواد البناء وتصميم المسكن ومساحته كذلك الأفراد الذين يسكنونه فهم يمتلكون اعلى الرواتب وحدث السيارات لا تدفعهم الحاجة والافتقار الى منزل بل يدفعهم غياب القانون الذي سهل عليهم ذلك فهم على درجة عالية من التعليم كما ان أبنائهم يرتادون أفضل المدارس وإذا ما مرضوا يراجعون أفضل الأطباء وأكثرهم غلاءً وهذا تمثيله العشوائيات التي قامت في حي السوامره وكتف ديالى بعد تجريف البساتين وكذلك العشوائيات القائمة عند تقاطع القدس وذلك يشير الى غياب دور القانون وعدم تطبيقه كذلك غياب دور السلطة التنفيذية فان هذه الاراضي ليست ملك أشخاص لكن ممتلكات دولة والبعض الأخر منها مثلت هذه العشوائيات تجاوزاً على جنسه الزراعي ومن الجدير بالذكر ان مشكلة العشوائيات في مدينة بعقوبة

حصرياً امتازت بالتزايد مقارنة بعام ٢٠٠٧ مثلاً إذ كانت عشرة مستقرات عشوائية تضم نحو (٤٦٢٨٩) نسمة موزعين بشكل متباين بين تلك المستقرات^(٦) ، وقد شهد عددها بعد ستة سنوات أي في عام ٢٠١٣ لتصبح (١٧) مستقرة عشوائية ، فيها نحو ١٣٩١ وحدة سكنية موزعة في احياء مختلفة من المدينة ،

وتكمن أسبابا وراء تصدر مركز قضاء بعقوبة لعدد المستقرات للسكن العشوائية

إذ بُعد مركز القضاء عامل جذب للكثير من السكان الذين يبحثون عن فرص العمل و ذلك لما يتمتع به مركز القضاء من سهولة الوصول الى بقية المدن المجاورة له ومنها بغداد ، وكذلك انحسار العمل في النشاط الاقتصادي الزراعي في المحافظة بشكل عام وفي إطراف القضاء بشكل خاص شجع على البحث عن فرص العمل في امدينة ، وان حجم سكان مركز القضاء في تزايد مستمر مما يستدعي انشطار العوائل ، الذي يؤدي الى الحاجة لمسكن جديد ، ونظرا للظروف الاقتصادية فان السكن في العشوائيات يوفر ملاذا لذوي الدخل المنخفضة ، وكذلك طبيعة الظروف الاجتماعية والتحولت السريعة نحو أسرة اصغر حجما ، أدى الى توسع غير مخطط له في داخل المدينة وعلى إطرافها ، كما أن الظروف غير الآمنة في مناطق إطراف القضاء أدت الى زيادة في حجم هذه الظاهرة داخل مركز القضاء ، كما ان التفاوت الكبير بين مستوى الخدمات بين مركز القضاء والنواحي التابعة له ، يفسر زيادة العشوائيات في مدينة بعقوبة ، فضلاً عن تأثير العوامل الاجتماعية كعلاقة القرابة والدوافع المذهبية والدينية والعشائرية التي تقف خلف انشاء بعض العشوائيات بالشكل الذي يؤمن لاصحابها شئى من الامن او الاستحواذ على اراضي الغير بشكل جمعي .

٢- الوحدات السكنية في مدينة بهرز

تركزت معظم الوحدات السكنية العشوائية في مدينة بهرز والبالغة ١٧٨ وحدة سكنية في حي الزهور بمجموعتين ضمن الاولى ١٧٢ وحدة سكنية وبلغ عدد سكانها ١١٥٢ نسمة اما الثانية فضمت ٦ وحدات سكنية بعدد سكان بلغ ٤٠ نسمة ، وقد يعود التوسع العشوائي في هذا الحي لوجود اراضي تابعة للدولة لم تشغل استعمالاتها فتم التجاوز عليها .

٣-الوحدات السكنية في مدينة كنعان

لقد توزعت الوحدات السكنية العشوائية في مدينة كنعان البالغة ١٥٠ لاوحدة بشكل متباين بين خمسة احياء في المدينة ، بلغ اعلى تركيز لها في حي العروبة فقد بلغت ٧٤ وحدة سكنية يقطنها عدد سكان بلغ ٤٩٦ نسمة فيما حل ثانياً حي الخضراء فقد بلغت عدد الوحدات فيه ٣٩ وحدة عشوائية تضم عدد سكان بلغ ٢٦٠ نسمة ثم حي المشتل بلغت عدد وحداته السكنية ١٦ وحدة عشوائية بعدد سكان بلغ ١٠٧ نسمة اما الحي العصري فقد بلغت عدد الوحدات السكنية فيه ١٥ وحدة سكنية بلغ عدد سكانها ١٠٠ نسمة ، وحل اخيرا الحي العسكري بعدد الوحدات السكنية إذ بلغت ٦ وحدات سكنية يقطنها عدد سكان بلغ ٤٠ نسمة .

اما بالنسبة لمدن العبارة وبنى سعد فلم تدرج لها احصائيات رسمية للتجمعات العشوائية الا ان ذلك مخالف للواقع القائم إذ ان ناحية بنى السعد من النواحي التي شهدت إقبال لاعداد كبيرة من السكان في حركتهم الداخلية نظرا لقربها من العاصمة بغداد كما أنها ذات أراضي زراعية خصبة تتسم بالزراعة الكثيفة وهي عامل

جذب للأيدي العاملة الزراعية كما ان ناحية العبارة هي الاخرى شهدت توسعا وتطور في حجمها السكاني لكن تلك التوسعات استهدفت جنس الأرض اذ ان اغلب اراضي هذه الناحية هي ارض زراعية (بسته) ولا يجوز إزالتها او تحويلها جنسها الى استخدامات سكنية وبيعها او تملكها على أساس تم التجاوز على جنس الارض من قبل ملاكها ونظرا للطبيعة الاجتماعية المعروفة لهذه المناطق فقد تم توزيعها بين اطرافها بالتراضي وقد قامت في البعض منها اغلى البيوت وبأحدث التصاميم وضمن التصميم الاساس للمدينة تنظر الصورة رقم (١) وهذا يشير الى ان وزارة التخطيط في مسحها للمناطق العشوائية ربما اعتمدت مؤشر جنس الارض المملوكة للدولة فقط ومتجاوز عليها من قبل الأفراد ، اما بقية انواع العشوائيات فلم تدخل ضمن هذا المسح. صورة (١) لاحد البيوت الذي تم تشييده بعد تجريف البساتين الزراعية في ناحية العبارة ضمن حدود البلدية



تم التقاط الصورة بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١٧

سابعاً : مشكلات السكن العشوائي

- ١- يؤدي السكن العشوائي الى عدد من المشكلات يواجهها المجتمع اذ انها تؤثر على جوانب متعددة فيه منها :-
تشويه البيئة العمرانية واحداث تلوث بصري بسبب انعدام القيم الجمالية في هذه المساكن .
- ٢- استنزاف الخدمات العامة وخاصة مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي من المشاكل التي ترتبط بها وخصوصا الماء الصالح للشرب اذ بلغت حصة الفرد من الماء الصافي المستهلك ٤٠٠,٤/لتر يوم ، وبلغت نسبة المخدومين بالماء الصافي ٨٧% فقط من السكان^(٧) ، وعند ضرب حصة الفرد الواحد في عدد سكان التجمعات العشوائيات سنجده يبلغ (٤,٦١١,٨٠٧.٢) لتر/ اليوم.
- ٣- التزاحم الشديد يفقد هذه المستقرات العشوائية الخصوصية الشخصية للأفراد .
- ٤- صعوبة إصلاح ما أفسدته هذه المستقرات غير المخطط لها فيما لو حاولت الإدارة التخطيطية ذلك .

ثامناً :- العوامل المؤثرة في توزيع العشوائيات في منطقة الدراسة

لقد ساهمت عدد من العوامل مجتمعة او متفرقة في التأثير في قيام وتوزيع المستقرات العشوائية في مدن قضاء بعقوبة كلا حسب تاثير ومن اهم هذه العوامل هي :-

١-العوامل الاقتصادية

يعد العامل الاقتصادي من اهم عوامل التأثير اذ انه يؤثر في جميع جوانب الحياة للفرد ، وفي مدن القضاء ساهمت عدة مؤثرات اقتصادية منها :-

- انخفاض مستوى الدخل للأفراد، دفعهم للجوء لهذه العشوائيات كونها اقل تكلفة وتتناسب مع مستواهم المادي اذ يعد اغلب شاغلي السكن العشوائي من الفقراء وذات الدخل المحدود او ممن عانوا ظروف مضطربة امنيا كالنزوح والتهجير ،

-زيادة الأجازات للوحدات السكنية - نقص الوحدات السكنية وزيادة الطلب عليها ، - ارتفاع اسعار الأراضي والوحدات السكنية فضلا عن ضعف الاستثمارات الحكومية في هذا الجانب .

٢-العوامل الاجتماعية

ومنها ضعف الوعي الاجتماعي لدى الأفراد وتعد ابرز سماته شيوع الامية والنزعة العشائرية ، والرغبة الاجتماعية لدى الأفراد في سكن أبنائهم وأقاربهم بجوارهم.

٣- العوامل الديموغرافية

ويشمل ذلك جانبين الأول :-زيادة معدل النمو السكاني

والثاني الهجرة من الريف الى المدينة اذ شكلت المدن عامل شديد الجذب وفي المقابل الريف شديد الطرد ،فتعد المدن فرص للعمل رغم قلة مردودها المادي لذلك يلجئ للسكن بأقل تكلفة اذ ان فرص العمل في المدن هي اكبر من الإطراف على ندرتها ، وان ما يؤكد هذا الرأي محدودية انتشار للعشوائيات في ناحيتي العبارة وبني سعد وذلك لطبيعة نشاطها الاقتصادي المعتمد على الزراعة وبالرغم من القصور والتدهور في هذا النشاط ،

٤-العوامل الخدمية

اذ تتركز الخدمات والمراكز الحكومية في معظم المدن وذلك يشير الى ضعف التنمية الاقليمية التي تهدف الى إعادة توزيع السكان وهيكله نشاطهم الاقتصادي فضلا عن عدم خلق سوق عمل الإسكان يتناسب مع نوعية الطلب

٥-العوامل القانونية

لقد سبب ضعف الأداء الإداري وعدم متابعة وتطبيق القوانين في الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة كالقوانين الخاصة بالمباني والسكن والابجار وحماية الأراضي

٦-العوامل الامنية

ومثال عنها النزوح إذ بلغ عدد التجمعات العشوائية النازحة الى مدن قضاء بعقوبة ٢١٧ مستوطنة عشوائية بنسبة بلغت ١٢,٣ من مجموعها في المحافظة والبالغ ١٧٥٩ تجمع (٨) ،

ومهما اختلفت الصورة ومهما كان المسكن ونوعه وشاغليه ، سواء أكانوا كسبة او رجال فكر وعلم أم رجال صناعة وزراعة ، فان لهم متطلباتهم من هدوء وخصوصية والحرية التي يوفرها المسكن للجوانب المختلفة في حياة الفرد سواء نفسية او اجتماعية او اقتصادية او ترفيهية ، لذا فالمسكن كان وسيظل مرتبطا ارتباطا وثيقا بحاجات الفرد في المجتمع وبتطلعاته وبالمستوى المعيشي لأفراد الأسرة ، الأمر الذي ينعكس على استمرارية تلك الحاجة المقترنة بالمستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والأمن والاستقرار الذي يسود اي مجتمع غير ان مجتمع الدراسة يسوده عدم الاستقرار فضلاً عن رسوخه تحت وطاءه الفاقة والفقر الذي نتج عن تراكمات مرحلية طويلة أدت الى نشوء ظروف خاصة نمت خلالها ظاهرة العشوائيات ، إذ لا يكتمل الإسكان في مفهومه العصري الا بتوفير الخدمات بكل أنواعها الأساسية والضرورية والاجتماعية لتأمين أسباب الحياة الكريمة في بيئة سكنية متكاملة، والتي تجعل النظرة لإشباع تلك الحاجة تتسم بالنسبية وفقاً لمستوى الفرد والدولة والجهة المنفذة ، مما يترتب على ضوء هذه النسبية وضعا سكنيا متباينا بين العشوائيات ، وحتى ضمن الوحدة الواحدة أو المدينة الواحدة عبر الزمان .

فالتزام في الوحدات السكنية وتزايد الطلب بصفة مستمرة لأيواء الزيادة الجديدة الناتجة عن النمو السكاني وتكوين الأسر ، فضلا عن إيواء الذين تتقادم مساكنهم وتصبح غير صالحة للسكن ، أو الأسر التي تقتضي إحدى عمليات التجديد الحضري إزالة مساكنهم ، او عمليات النزوح التي قصدت المحافظة ضمن ظروف خاصة ، غالبا ما تواجه قصورا في القدرة على دفع تكاليف المسكن المصمم ولو على أساس الحد الأدنى من الاحتياجات السكانية ، وهذا ليس بالضرورة ان يكون مبرراً لوجود هذه العشوائيات.

ولكن يشير الى غياب عملية التخطيط الحضري داخل المدن وليس فقط على إطرفها كما انه يؤكد شكوى المدن من استنزاف خدمات مدنهم التحتية كشبكات الماء الصالح للشرب وشبكات توزيع الطاقة الكهربائية وكذلك شبكات الصرف الصحي فضلاً عن مزاحمة سكان المدن على فرص العمل داخلها وعلى اطرافها مستقلين سهولة الوصول واستخدامهم لشبكات الطرق التي تؤمن وصولهم من وإلى مناطق سكنهم وعملهم ، كما ان العشوائيات غير المنظمة والتي لا تحتوي على الجوانب الصحية الملائمة فهي مناطق ينتشر فيها الجهل والامية والفقر ذلك الثالث المشؤم لتوطن الأمراض ، والتي تنبعث منها باتجاه المدينة مؤثرة بذلك على الصحة العامة في المجتمع السكاني الذي يؤويها ، كما تنمو فيها العادات الأخلاقية والاجتماعية غير الجيدة كالتسرب من المدارس ورمي النفايات وسط الساحات الترفيهية ، كذلك هي تشوه منظر المدينة وجمالة وتعد عقبة إمام التوسع العمراني السليم ، من ذلك كله نخرج برؤيا عن واقع وطبيعة انبثاق العشوائيات في منطقة الدراسة نستخلص منه ما يلي :-

الاستنتاجات

١. أن ظهور العشوائيات يأتي لأسباب عدة تتضافر في ما بينها مسببة هذه الظاهرة يأتي في مقدمتها القوانين السائدة ، فضلاً عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أدت الى غلاء المعيشة ، وكذلك طبيعة الزيادة السكانية التراكمية .
٢. قد كشف البحث ان مدينة بعقوبة مركز القضاء هي عامل جذب لهذه الظاهرة نظراً لمكانتها الاقتصادية والإدارية وكذلك سهولة الوصول والاتصال بينه وبين محيطه الخارجي .
٣. ان الخدمات التي تتوفر في المدينة هي أحد أسباب الجذب العشوائي للسكان اذ ان التركيز العددي للسكان كان في المراكز الحضرية ذات الخدمات كالكهرباء والماء وشبكات الطرق ،
٤. تلكو الأنشطة الزراعية وانحسار دورها الاقتصادي بعد الانفتاح التجاري والاستيراد غير الموجة الذي جعل المنتجات الزراعية المستوردة منافساً قوياً للإنتاج الزراعي المحلي النباتي والحيواني، مما جعل أصحاب الأراضي الزراعية والبساتين ضمن حدود المدن يتعاملون مع الأرض كعقار فيخضع لمبدأ العرض والطلب مما شجعهم على بيع تلك الأراضي كقطع سكنية لان مردودها المادي أفضل من المردود الزراعي بسبب ظروف المناخ وقلة مناسيب المياه وكذلك الظروف غير المستقرة والتي ساهمت مع بعضها البعض لتوجه السكان نحو هذه المراكز بحثاً عن فرص عمل لهم ولذويهم فضلاً عن شعورهم بالأمن بالقرب من التجمعات السكانية الكبيرة .
٥. إن معظم العشوائيات تفتقر للخدمات المجتمعية وهي تنمو في المدن او بجوارها وتشكل عامل ضغط على خدمات المدينة لأنها في النهاية تستعمل جزءاً من هذه الخدمات وبشكل مخالف للأنظمة والقوانين وكذلك للتخطيط الحضري السليم .
- ٦- قصور عمليات التنمية الإقليمية ، ومعالجات البنى الاقتصادية والنهوض بواقعها الاجتماعي .

مقترحات البحث

- ١- إنشاء مشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود داخل المدن وتشجيع المشاريع الإسكانية التي تؤمنها الدولة وتنظيمها بقوانين من خلال شركات الاستثمار في مجال الإسكان وبأسعار مناسبة ومقسطة .
- ٢- ضرورة تنفيذ التشريعات القانونية الخاصة بحماية الأراضي من التجاوزات العشوائية الجديدة.
- ٣- قيام جهاز مقنن لمعالجة ومكافحة السكن العشوائي .
- ٤- تشجيع الهجرة العكسية بخلق مشروعات تنموية جاذبة في الأقاليم والمناطق الريفية.
- ٥- توفير الأراضي الصالحة للسكن لفئة ذوي الدخل المحدود.
- ٦- تفعيل دور الرقابة البلدية في التشريعات الخاصة بالبناء بحيث تكون أكثر فعالية للحد من الاستمرار في إنشاء هذه المباني المخالفة للتخطيط والبيئة الحضرية ذات الأسس التنموية والجمالية والثقافية .

الهوامش

- ١- ذياب موسى البداينة، ندوة المدينة والسكن العشوائي ، مكناس ، تونس ، ١٩٩٨ ص ٢٤ .
- ٢- الجهاز المركزي للإحصاء نتائج المسح السكن العشوائي الأولية، ٢٠١٣، ص ٣ .
- ٣- صبري فارس الهيتي ، وصالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ١٩٨٩، ص ٢٨ .
- ٤- مضر خليل عمر الكيلاني، التحضر والنظام الحضري في محافظة ديالى، ٢٠٠٥، ص ٤ .
- ٥- أزهار سلمان هادي الجبوري ، إنشاء قاعدة معلومات مكانية لأغراض التخطيط وتقويم الخدمات المجتمعية في مدينة بعقوبة ، رسالة ماجستير ، جامعة ديالى ٢٠٠٥ .، ص ١٧
- ٦- المعهد العربي لإنماء المدن ، المدينة العربية واقعها وتحديات المستقبل ، ١٩٩٨ ص ١٢٥ .
- ٧- ذياب موسى البداينة ، مصدر سابق ص ٢٥ .
- ٨- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصاءات السكان والقوى العاملة ، جدول (١٢٧) لعام ٢٠١٣ .
- ٩- وسام وهيب مهدي ، التوسع العشوائي في مدينة بعقوبة ، رسالة ماجستير غير منشورة ن ٢٠٠٧ ، ص ١١٩ .
- ١٠- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء / الموجز الإحصائي لعام ٢٠١٤
- ١١- وزارة التخطيط ، المسح الوطني للنازحين ، جدول (١١) لسنة ٢٠١٤ ص ٥٠ .

المصادر:-

- ١- البداينة ، ذياب موسى ، ندوة المدينة، والسكن العشوائي ، مكناس ، تونس ، ١٩٩٨ .
- ٢- الجبوري ، أزهار سلمان هادي ، إنشاء قاعدة معلومات مكانية لأغراض التخطيط وتقويم الخدمات المجتمعية في مدينة بعقوبة ، رسالة ماجستير ، جامعة ديالى ٢٠٠٥
- ٣- مهدي، وسام وهيب ، التوسع العشوائي في مدينة بعقوبة ، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٧
- ٤- المعهد العربي لإنماء المدن ، المدينة العربية واقعها وتحديات المستقبل ، ١٩٩٨ ، ص ٦٥ .
- ٥- الإهيتي صبري فارس، وصالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٨٩
- ٦- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج المسح الأولية، مسح تجمعات السكن العشوائي / جدول ٤ ، لسنة ٢٠١٣ .
- ٧- الكيلاني ، مضر خليل عمر ، التحضر والنظام الحضري في محافظة ديالى، ٢٠٠٥ .
- ٨- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، إسقاطات السكان لعام ٢٠١٣ .
- ٩- وزارة التخطيط ، نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠٠٩
- ١٠- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء / الموجز الإحصائي لعام ٢٠١٤
- ١١- وزارة التخطيط ، المسح الوطني للنازحين ، جدول (١١) لسنة ٢٠١٤، ص ٥٠ .